نمر بل : الامن : البند الوحيد

شمعون : لا لتوسيع الحكومة ..

الحكومة القادمة وضرورات الأمن

تعيش الاوساط السياسية منذ مدة « هبة باردة وهبة ساخنة » بانتظار تشكيل الحكومة . فمن مؤيد للتوسيع الى مؤيد للتغيير الى معارض للاثنين معا . ولكل رأي من هذه الاراء حجته ، بينما تعيش الجماهير بواد اخر .. تعيش همومها ، وملمة جراحها ، ولوعة فراق شهدائها ، وضنك الحياة المعيشية الذي يأخذ بخناقها .

بعد ان اعلن رئيس الجمهورية بنود الوثيقة التي اخذت سوريا على عاتقها تنفيذ بنودها اخرجت هذه الوثيقة القوى الانعزالية من المأزق الذي كانت تعيش فيه والذي كان ينوقع ان يؤدي الى تقاقم أزمتها - لولا الوساطة السورية - والنهج الاصلاحي الذي تنتهجه الحركة الوطنية . والمعاونة التي عقدتها الرجعية الاسلامية المتمثلة برئيس الحكومة - بعد ان فشلت في تنفيذ مخططها الهادف لضرب الحركة الوطنية وتحجيم وشل فاعلية حركة المقاومة ومن ثم ضربها . وهذا دفعها للرضوخ مؤقتا على امل ان تحقق عن طريق السياسة ما فشلت في تحقيقه عن طريق الحرب .

وقد اتضح من خلال الوثيقة ان الرابح الاكبر من الحرب الاهلية التي دامت عشرة اشهر ، هي الرجعية الاسلامية اولا والفاشية المسيحية ثانيا ، مما سيسهل عودة دولة المؤسسات على حساب ضرب الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية واجراء مصالحة عشائرية بين اطراف هذين النهجين الرجعي والفاشي ، وما لقاء صائب سلام ومندوبين عن الكتائب وجبهة الكسليك . والذي قال فيه شاكر ابو سليمان ممتدحا به صديقه « هذه الزيارة للصديق دولة الرئيس صائب بك سلام لاني من المؤمنين بالحوار وباللقاء ... وهذه اول زيارة قمت بها بصفتي الشخصية على ان تتابع الزيارات بصفات اخرى عامة » الا خطوة على الطريق . الى جانب اللقاءات الاخرى لاطراف اخرى .

وحتى تضمن القوى الرجعية والفاشية تنفيذ مخططها فقد لجأت للتوتير السياسي حين سعت لعرقلة تشكيل الحكومة عندما عادت من جديد لنغمة الامن اولا ثم الحكومة . حين رفض كميل شمعون توسيع الحكومة بحجة ان الحكومة الحالية تمثل كل لبنان ، وقادرة على فرض الامن ، واعادة الحياة الى طبيعتها . بينما وقف بيار الجميل مع رئيس الجمهورية اذا رأى هناك ضرورة للتوسيع . أما عقل والشمالي وشربل قسيس فهم مع تشكيل حكومة استثنائية تكون قادرة على فرض الامن . وقد دعا « عقل » وهو احد اعضاء جبهة « جحا » المتطرفة صراحة لتشكيل حكومة قوية « تكون قادرة على دعوة الجيش لحسم الموقف بواسطة طائراته وبطارياته ضد اللاشرعية القائمة في لبنان ، وضد اي نوع من انواع الاحتلال » . ويقصد بذلك ، المخيمات الفلسطينية ووجود المقاومة .

أما شارل مالك فعندما طلب منه الادلاء برأيه قال : ان الذي قاله الرئيس شمعون هو صحيح... أما اذا وجد رئيس الجمهورية بحكمته انه من الانسب للبلاد ان توسع هذه الحكومة او تبدل بحكومة اخرى فجميعنا مستعد للتعاون معه .

وهنا قاطعه شاكر ابو سليمان قائلا : « على اساس استتباب الامن بالدرجة الاولى ايا كانت الحكومة » . ثم تابع مالك « على اساس ان تكون الحكومة الاتية سواء موسعة او جديدة لا هم لها غير استتباب الامن . برنامجها من بند واحد . الامن » وقال ابو سليمان « المطلوب حكومة ذات هيبة وسلطة تساعدها اللجنة العسكرية المؤقتة ... والسوريون اتوا من أجل ذلك وهو جزء من مهمتهم .

طريق الخلاص للرجعية

ان المتتبع لتصريحات القوى الانعزالية يتأكد بالملموس انها غير مستعدة للرضوخ لميزان القوى الجديد الذي افرزته معارك العشرة اشهر الدامية اي ميزان التوازن العسكري والذي يجب ان يستتبعه توازن سياسي بين القوى الوطنيه من جهة والقوى الفاشية والرجعية من جهة اخرى لا توازن طائفي كما نصت الوثيقه عليه . لذلك فهي تعمل جاهدة لاخلال ميزان التوازن العسكري القائم حاليا عن طريق تحسين تجهيزاتها العسكرية استعدادا لخوض معركة جديدة في الظرف المناسب من موقع القوة . كما تعمل للضغط على قيادة الجيش من أجل تسريح ضباط وعناصر جيش لبنان العربي بعد معاقبتهم حتى يبقى جيش لبنان ، جيشا لفئه واحدة لا جيش كل اللبنانيين ، استخدمت في ذلك جمع العرائض بين صفوف الضباط ضد عودة عناصره وضباطه الوطنيين . بايعاز من رئيس الجمهورية - كما انهم يعملون ايضا من أجل الحصول على شرعية ميليشياتهم بادخالها مؤسسة الجيش لمساعدة اركانه على توطيد الامن كما اتضح من افتتاحية جريدة النهار في ٢/١ التي تدعو صراحة لانزال الجيش وادخال المسلحين فيه بثيابهم وعدتهم - الوثيقة السرية عن خطة عمل الكتائب في المستقبل - وتسعى القوى الانعزاليه من أجل ابقاء وزارة الداخلية بيد شمعون او اي عنصر سياسي اخر من زعماء الموارنة الملتزمين بمقررات الجبهة ، لضمان الاشراف المباشر وبالتالي السيطرة على اعادة بناء قوى الامن الداخلي . ويمكن ان يضاف الى ذلك السعي لاعطاء اللجنة العسكرية العليا صلاحيات امرة الجيش وقوى الامن الداخلي وقد نجحوا بذلك بأن اللجنة العسكرية مؤلفه من الطرف الفلسطيني ، والسوري واللبناني ، وان الطرف السوري سوف ينسحب حالما يطلب منه ذلك بعد تنفيذ اتفاقية القاهرة حسب قول خدام وزير الخارجية السوري .

وبذلك ، وتحت اسم اللجنة العسكرية العليا سوف يتسنى لجيش الفئه الواحدة واللون الواحد دخول كافة المناطق اللبنانية حيث يترك له وبالدرجة الاولى حفظ الامن وفرض هيبه النظام .

وفي الوقت الذي تتفاءل به بعض الاوساط السياسية بعودة الوفد السوري ومعه تعليمات من الرئيس حافظ الاسد .

« تقضي ببذل محاولة اخيرة بالتعاون مع الرئيس سليمان فرنجية لتذليل العقبات أمام حكومة الاتحاد الوطني والعمل بصورة جدية على ربطها بخطوة رئيسية لتحقيق المصالحة وابلاغ السياسيين اللبنانيين بأنهم اذا كانوا يرون ان التوسيع الوزاري او حتى التبديل يحتاج الى تريث لاجراء مزيد من البحث ، فان سوريا ترى انه من الممكن القبول بمبدأ التأجيل انطلاقا من حرصها على ترك اللعبة بين أيدي اصحابها الاساسيين وانه يمكن تجميد البحث في الموضوع شرط ضمان تثبيت اوضاع الامن بصورة نهائية » .

يتبين لنا ان تشكيل الحكومة مرهون بمهمات المرحلة الملقاة على عاتقها . الا وهو استتباب الامن وعودة النظام ، وتكريس سلطة الطبقات الاحتكارية الحاكمة . والا فعلى الحكومة الحالية ان تستمر في تسلم مهماتها حتى توفر الامن والاستقرار والازدهار لطبقة الـ ٤ ٪ .

عمال "غندور" يعلنون مطالبهم وينذرون اصحاب المعمل

يواصل اصحاب المعامل في لبنان رفضهم دفع اجور العمال عن أيام التعطيل القسري . في الوقت الذي ترتفع فيه الاسعار وتزداد حدة الازمة المعيشية على الطبقات الشعبية .

وكان حزب العمل الاشتراكي العربي (منظمة بيروت) قد اصدر مؤخرا بيانا حول اوضاع عمال غندور كشف فيه بالارقام الاستغلال الذي يتعرضون له . وحدد مطالبهم الفورية . قال البيان :

« خلال الاحداث الدامية التي عصفت بلبناننا الحبيب في الفترة بين ١٥ نيسان ١٩٧٥ والايام الحالية . اضطر قسم كبير من العمال والموظفين للتعطيل القسري عن العمل ، دونما رغبة منهم في التعطيل .. وهم الذين يعيشون ليومهم .. وقد أدى نزولهم الاضطراري للعمل في فترات « الهدوء المؤقتة » لاستشهاد عدد كبير من العمال على ايدي الفاشيين ، ومع ذلك يرفض اصحاب المعامل والمؤسسات دفع اجور ايام التعطيل القسري .

فاذا ما اعدنا سبب واهداف الاحداث الدامية التي فجرتها القوى الفاشية في السلطة .. نجد ان المعركة في لبنان كانت بين الطبقة الاحتكارية الحاكمة ، طبقة الاربعة بالمئة وبين جماهير الكادحين ... وجنوح السلطة لتصفية حساباتها مع الجماهير الشعبية لم يكن بنت تلك اللحظة ، فقد بدأت مع مجزرة غندور - والنبطية .. وصيادي الاسماك في صيدا . فليس غريبا على السلطة الرجعية ، التصدي للعمال والفلاحين والجماهير الكادحة بقوة السلاح بعد ان فشلت الوسائل عن لجم حركة الجماهير وخنق صوتها الداعي لتحقيق مطالبها العادلة .

ان معارك الاشهر العشرة تستهدف الى جانب ما تستهدف اعادة تركيع الجماهير الشعبية الكادحة وجموع العمال والمسحوقين بعد ان حملت السلاح دفاعا عن مصالحها وصونا لكرامتها وحريتها .

ان العمال الذين عادوا مع « عودة الهدوء » اصطدموا برفض اصحاب المؤسسات والمعامل دفع اجور ايام التعطيل القسري رغم ان العديد منها لم يتعطل ولم يتوقف عن العمل ورغم ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل جنوني ... اضافة لرفع اسعار العديد من المنتوجات والمواد الغذائية في تلك المعامل .

فمعمل غندور مثلا رفع اسعار المواد الغذائية خلال الاحداث بشكل جنوني .. على الشكل التالي :

صندوق المكرونة سابقا ٧٫٨٠ ل.ل. حاليا ١٦٫٨٠
صندوق الشعيرية سابقا ١٤٫٤٠ ل.ل حاليا ٣٦٫٠٠
صندوق زيت صويا سابقا ٣٦٫٠٠ ل.ل حاليا ٤٨٫٥٠
صندوق سمنة زينة سابقا ٢٦٫٠٠ ل.ل حاليا ٣٩٫٥٠

هذا عدا عن اصناف الشوكولا والبسكوت والماستر التي ارتفعت بنسبة عالية ايضا .

... ورغم هذه الزيادات والاضافات الفاحشة التي تكسب اصحاب المعامل ارباحا طائلة . فان هؤلاء الرأسماليين الجشعين يرفضون الاستجابة لمطالب العمال المستحقة .

مطالب العمال الفورية

ان اخواتكم عمال معامل غندور . اخوة الشهيد يوسف العطار . ككل عمال لبنان . الذين لم يستفيدوا مطلقا من الحل الطائفي . الذي كرس الطائفية وكرس مصالح الاحتكاريين من كل الطوائف ... يرفعون اليوم مطالبهم ويصرون على تحقيقها . وقد انذر العمال اصحاب المعمل حتى يوم ١٩٧٦/٣/٥ . (ولقد اعذر من انذر) بضرورة تحقيق المطالب المحددة التالية :

١ - دفع ايام التعطيل القسري دون أي حسم .
٢ - دفع اجور الفرص وعدم حسمها من أيام التعطيل القسري .
٣ - تثبيت سنة العمل ١٢ شهرا بدلا من ١٤ شهرا .
٤ - اقرار زيادة الـ ٤٠٪ .
٥ - قبول كافة التقارير المطبية من أي طبيب كان .

اننا اذ نقف الى جانب العمال ومطالبهم نؤكد ان تحقيق هذه المطالب مرهون بوحدة العمال وصلابة ارادتهم والتفافهم حول مطالبهم .

ان حزب العمل الاشتراكي العربي وهو يقف الى جانب العمال والفلاحين والجماهير الشعبية الكادحة في نضالها العادل ، يهمه ان يؤكد انه سيبقى الى جانبهم حتى تتحقق مطالبهم » .